الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
7 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأثنين ، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة بيرد . . . . . (أستراليا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد سيني

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-17541 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/73/5 (Vol. I) و A/73/5 (Vol. III) و A/73/5 (Vol. IV) و A/73/5/Add.1 و A/73/5/Add.1/Corr.1 و A/73/5/Add.2 و A/73/5/Add.3 و A/73/5/Add.4 و A/73/5/Add.5 و A/73/5/Add.6 و A/73/5/Add.7 و A/73/5/Add.8 و A/73/5/Add.9 و A/73/5/Add.10 و A/73/5/Add.11 و A/73/5/Add.12 و A/73/5/Add.14 و A/73/5/Add.15 و A/73/209 و A/73/209/Corr.1 و A/73/353 و A/73/353/Add.1 و A/73/430)

١ - **السيدة سن** (رئيسة اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): في سياق عرضها لتقارير مجلس مراجعي الحسابات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين والموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقريرين (A/73/209 و A/73/209/Corr.1)، أشارت إلى إصدار آراء غير مشفوعة بتحفظات للكيانات الخاضعة للمراجعة البالغ عددها ١٩ كيانا. وقالت إن الوضع المالي لهذه الكيانات لا يزال قويا، مع تسجيل نسب ملاءة مالية وسيولة عالية بما فيه الكفاية.

٢ - وأشارت إلى أن استحقاقات الموظفين تعتبر من الالتزامات الرئيسية لمعظم الكيانات. فإن سبع كيانات، هي الأمم المتحدة كما ورد في المجلد الأول، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، لا تتوفر لديها ترتيبات تمويل للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين. ومن الأهمية بمكان أن يكون لدى الكيانات خطط لتمويل تلك الالتزامات.

٣ - وفيما يتعلق بمسألة إدارة مخاطر الغش، قالت إن الأمم المتحدة معرضة لمجموعة واسعة من مخاطر الغش الداخلية والخارجية، ولكن ١١ من الكيانات فقط أجرت تقييمات لمخاطر الغش. أما بالنسبة إلى الجهات الشريكة المنفذة، فقد قام ١٣ كيانا بصرف مبالغ تتراوح نسبتها بين ٣ و ٥٠ في المائة من نفقاتها إلى الجهات الشريكة المنفذة للاضطلاع بولايتها. وقد أحاط المجلس علما بأوجه القصور في اختيار الجهات الشريكة المنفذة، وحالات التأخير في الإفراج عن الأموال، والمسائل المتعلقة بالرصد والتقييم والإبلاغ. وفي مجال إدارة الموارد البشرية، لاحظ المجلس نقاط ضعف في الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالاستعانة بخدمات جهات استشارية وبرصد أعمالها. أما بالنسبة إلى تنفيذ توصياته السابقة، فقد لاحظ المجلس زيادة بسيطة في معدل التنفيذ، من ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٧.

٤ - وانتقلت إلى الحديث عن الاستنتاجات الرئيسية الواردة في فرادى تقارير مراجعة الحسابات، فقالت إن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/73/5 (Vol. I)) تشير إلى وجود التزامات غير مسددة قدرها ١٣٥,٩ مليون دولار. وإن تحليلا لعينة من الالتزامات غير المسددة بقيمة ٥٦,٥٥ مليون دولار كشف أن ٤٣ في المائة من تلك الالتزامات لم يتم الوفاء بها في عام ٢٠١٧. وأسفر إنشاء التزامات غير مسددة حيث لا تدعو الحاجة إليها عن الإبلاغ عن نفقات بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية وعن عدم كفاية الاعتمادات المخصصات للأرصدة الحرة لفترة السنتين. وأشارت إلى تعرض النظام الحالي لإدارة الأصول التراثية لمخاطر كامنة ناشئة عن تعهد السجلات على نحو غير كامل وعدم التحقق المادي من الأصول التراثية.

٥ - وتتولى شعبة المشتريات إدارة ما يزيد عن ٣ بلايين دولار من النفقات في السنة. ويوصي المجلس الإدارة بوضع عملية لتعزيز الرقابة واستحداث آلية امتثال لتفويض سلطة الشراء والقيام باستعراض منتظم لحالات تفويض السلطة، وإذا لزم الأمر، تكييف ذلك التفويض أو حتى سحبه.

٦ - وأضافت قائلة إن التقييم المركزي للمخاطر لم يصل بشكل كامل إلى مستوى الإدارات والمكاتب والبعثات. وإن الأمانة العامة لم تضع استراتيجية أو خطة عمل لتفعيل إطارها لمكافحة الغش والفساد؛ وبالتالي، لا تتوفر آليات لتقييم تنفيذه ورصده.

٧ - واسترسلت قائلة إن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يقدم خدمات إلى الكيانات الممولة من الميزانية العادية وكذلك إلى الكيانات الممولة من مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية. ويوصي المجلس بأن يواصل المكتب بلورة النهج الذي يتبعه في حساب التكاليف بالنسبة إلى التكاليف غير المتعلقة بالموظفين عن طريق تبسيط النهج المختلفة التي تستخدمها وحداته التنظيمية.

٨ - وفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لاحظ المجلس نقاط ضعف في مجالات تشمل إدارة السفر وصرف الأموال للجهات الشريكة المنفذة، وإغلاق العقود في نظام المعلومات الافتراضي المتكامل (VISION)، ونظام التخطيط المركزي لموارد الصندوق.

٩ - وقد اعتمد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٣١ قائمة مرجعية لمعايير الشراء المستدام. إلا أن انطباق القوائم المرجعية لم يكن شاملا لجميع فئات المشتريات، مما نشأ عنه ثغرات في تنفيذ معايير الشراء المستدام. وعلاوة على ذلك، غالباً ما لا تراعى، من الناحية العملية، الشواغل المتعلقة بالاستدامة في عملية الشراء.

١٠ - وتابعت قائلة إن مركز التجارة الدولية منح عقوداً بناء على عطاء واحد في ٤٢ في المائة من الحالات التي خضعت لفحص اختباري، أي دون الاضطلاع بعملية اختيار تنافسية للاستعانة بخدمات الجهات الاستشارية.

١١ - كما يتعين على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعزز رصد وتقييم الآثار المترتبة على التدريب في مجال المساعدات النقدية. فالمفوضية لم تجر بعد تقييما كاملا للآثار البرنامجية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٢ - وفيما يتعلق بجامعة الأمم المتحدة، يعرب المجلس عن القلق إزاء الاستدامة المالية لمعاهدها حيث أنها قادرة على تغطية ثلث مصروفاتها فقط من خلال التبرعات. ويوصي المجلس بأن تجري الجامعة تحليلا شاملا للحالة المالية لمعاهدها وبأن تتخذ خطوات لتعزيز الاستدامة المالية لنظام جامعة الأمم المتحدة.

١٣ - واسترسلت قائلة إن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث يستعين بخدمات الجهات الاستشارية بشكل متكرر ولكنه لا يتبع أسلوبا معينا لضمان إمكانية المقارنة بين أدائها. وإن نظام الإدارة المركزية للمخاطر في المعهد، الذي يجري تطويره حاليا، لا يركز على ما يعزى إلى موظفيه وموظفاته من حالات الغش أو الفساد أو إساءة استخدام الموارد.

١٤ - أما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فهو في صدد الانتقال إلى نظام أموجا للتخطيط المركزي للموارد. ويلاحظ المجلس عدم الانتهاء من عملية استعراض اتفاقات الجهات المانحة بشأن المساهمات الواردة ودرجة التعقيد الشديد التي تتسم بها عملية الاسترداد الكامل للتكاليف.

١٥ - وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، يعرب المجلس عن قلقه إزاء تقييم الجهات الشريكة المنفذة واختيارها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر خطط فردية لتقييم مخاطر الغش لدى أي من المكاتب الميدانية الستة التي زارها المجلس.

١٦ - وبالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاحظ المجلس وجود أوجه قصور متكررة في إدارة البرامج والمشاريع، بما في ذلك حالات التأخير في توقيع التقارير الموحدة عن الإنجاز، وعدم إجراء التقييمات الكلية والجزئية، وأوجه القصور في إدارة التحويلات المالية الإلكترونية في نظام أطلس، وعدم إجراء اختبارات لخطط استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال، وأوجه القصور في الرقابة على إدارة أمن المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن الأفرقة العاملة المعنية بالنهج المنسق للتحويلات النقدية لا تضطلع بمهامها.

١٧ - وفي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، حدد المجلس أوجه قصور في إدارة المشاريع، بينما لاحظ المجلس إمكانية إجراء تحسينات في صندوق الأمم المتحدة للسكان سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية في مجالات إدارة المخاطر، والنهج المنسق للتحويلات النقدية، وإدارة المشتريات والعقود، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٨ - ولا تزال الأونروا تواجه صعوبات مالية. فقد بلغ إجمالي العجز المتوقع لعام ٢٠١٨ ما مقداره ٤٤٦ مليون دولار، بما في ذلك ٤٩ مليون دولار عن العام السابق. وإن هذا الوضع يهدد قدرة الوكالة على الاضطلاع بولايتها الأساسية فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين.

١٩ - واسترسلت قائلة إن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة دُمجت رسميا مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ونُقلت أصولها المتبقية القابلة للتحديد إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وإن المجلس يعرب عن ارتياحه إزاء الجهود التي بذلتها المحكمة لضمان إنجاز ولايتها بنجاح في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على الرغم من أنه لاحظ وجود العديد من الدعاوى القضائية المتعلقة بالموظفين التي لم يبت فيها بعد. وقد سجلت الملاءة المالية للآلية تراجعا طفيفا بسبب الرصيد الكبير من

استحقاقات الموظفين وأتعاب القضاة والقاضيات وبدلاتهم، التي تسوّى على أساس الدفع أولا بأول.

٢٠ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لاحظ المجلس عدم كفاية الإجراءات والآليات الإدارية للتصدي للتحديات المتعلقة بالمسائل الإدارية المتصلة بالمشاريع التي أبلغت عنها جهات إدارة المشاريع في نظام إدارة معلومات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما لاحظ بعض المشاكل في الفصل بين الواجبات.

٢١ - واختتمت قائلة إن المجلس لاحظ في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حالات تأخر في الإفراج عن الأموال للجهات الشريكة المنفذة.

٢٢ - **السيد غوازو** (نائب المراقب المالي بالنيابة): في سياق عرضه لتقارير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن الأمم المتحدة والمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/73/353) وعن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها (A/73/353/Add.1)، قال إن التقارير تتناول بإسهاب التعليقات التي سبق وأن قدمها إلى المجلس الأمين العام والرؤساء التنفيذيون للصناديق والبرامج، وتتضمن معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات، والمكتب المسؤول عن التنفيذ في كل حالة، وتواريخ الإنجاز التقديرية والأولويات. كما أنها تقدم معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترات السابقة، التي اعتبرها المجلس غير منفذة بالكامل وقت إصدار تقاريره. وقد وافق الأمين العام والرؤساء التنفيذيون للصناديق والبرامج على معظم توصيات المجلس، وبذلوا كل جهد ممكن لضمان الامتثال لطلب الجمعية العامة بتنفيذها.

٢٣ - أما بالنسبة إلى تنفيذ توصيات المجلس بخصوص التقرير المتعلق بالأمم المتحدة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فإن ٥٣ في المائة من التوصيات المتعلقة بالفترات المالية الست السابقة قد نفذت بالكامل، و ٣٢ في المائة منها قيد التنفيذ، ولم تنفذ نسبة ٤ في المائة منها، و ١١ في المائة منها أغلقها المجلس أو تجاوزتها الأحداث. وأشار إلى أن المجلس لاحظ بقلق أن المعدل الإجمالي لتنفيذ التوصيات القديمة لم يسجل سوى زيادة طفيفة، من ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٧.

٢٤ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/73/430)، قال إن اللجنة الاستشارية تثني على مجلس مراجعي الحسابات لجودة تقاريره وترحب بحصول جميع الكيانات مرة أخرى على آراء غير مشفوعة بتحفظات. وأضاف قائلا إن المعدل الإجمالي لتنفيذ توصيات المجلس قد تحسن قليلا، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من معدل التنفيذ المسجل في السنوات السابقة. وإن اللجنة ترحب بالجهود التي يبذلها المجلس والكيانات لرفع معدل التنفيذ.

٢٥ - وقد لاحظت اللجنة الاستشارية أن الأوضاع المالية للكيانات كانت سليمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتواصل اللجنة تشجيع المجلس على أن يضمن التقارير المقبلة بصورة روتينية بيانات مقارنة، بما يشمل الاتجاهات في النسب مع مرور الوقت والارتباط بين النسب والطبيعة التشغيلية للكيان، فضلا عن تحليل لذلك. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للكيانات أن تكفل اتباع نهج متوازن للحفاظ على مستويات الاحتياطي، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ييسر، على مستوى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وضع معايير معقولة للحدين الأدنى والأقصى لمستويات الاحتياطي.

٢٦ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها إزاء التأخير في تقديم بيان الرقابة الداخلية، وتعتزم متابعة المسألة في سياق المواضيع ذات الصلة، مثل نظام المساءلة في الأمم المتحدة. وتتفق اللجنة الاستشارية مع المجلس على الحاجة إلى نظام شامل للرقابة الداخلية فيما يتعلق بالأصول التراثية وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الصدد.

٢٧ - **السيد أحمد** (مصر): متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إن المجموعة تعرب عن تقديرها المستمر للدور الذي يؤديه مجلس مراجعي الحسابات في مجال الرقابة الخارجية وتنوه بالجودة العالية لتقاريره وتوصياته. وتلاحظ المجموعة بارتياح إصدار المجلس آراء غير مشفوعة بتحفظات لجميع الكيانات الخاضعة للمراجعة، وتحث الكيانات على معالجة ما جرى تحديده من مواطن ضعف مع الحفاظ على المكاسب المحققة.

٢٨ - وأضاف قائلا إن ١٣ من الكيانات أقفلت السنة المالية بفائض، في حين سجل خمسة منها عجزا. إلا أن جميع الكيانات سجلت نسب ملاءة مالية وسيولة مرتفعة عموما، باستثناء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولدى المنظمة أصول كافية إجمالا لتغطية خصومها المتداولة. وبشكل عام، تشير نسب ١:١ إلى أن الكيان يستطيع تغطية خصومه المتداولة

مما لديه من أصول، إلا أن تسجيل مستويات نسب مقبولة يتوقف على نموذج الأعمال الخاص بكل كيان.

٢٩ - واسترسل قائلا إن الوضع المالي للأونروا، بما في ذلك إجمالي العجز المتوقع لعام ٢٠١٨ والبالغ ٤٤٦ مليون دولار، يمثل مدعاة قلق بالغ للمجموعة. وقد أحاطت المجموعة علما بتوصيات المجلس، وتود التأكيد على أن تدابير التقشف ليست الطريقة الوحيدة لتمكين الأونروا من الاضطلاع بولايتها.

٣٠ - وأشار إلى أن ٣٦٥ توصية فقط من أصل ٧٤٢ من التوصيات السابقة لعام ٢٠١٧، أو ما نسبته ٤٩ في المائة، نفذت تنفيذا كاملا. وفي حين أن ذلك يمثل زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٦، فإن معدل التنفيذ الإجمالي يظل أقل بكثير من معدل ٦٥ في المائة المسجل بالنسبة إلى فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتحث المجموعة جميع الكيانات على اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ التوصيات على الفور واتخاذ ترتيبات للمساءلة على حالات التأخير في التنفيذ. ويجب أن تعمل الكيانات والأمانة العامة على إغلاق التوصيات القديمة في نهاية المطاف.

٣١ - واستنادا إلى التقارير والبيانات المالية المقدمة في الاجتماع الحالي، ستسعى المجموعة إلى معالجة مجالات الاهتمام على نطاق المنظومة، لا سيما نظام أوموجا، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وترتيب تقاسم التكاليف لنظام المنسقين المقيمين، واستعراض تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، والمشتريات، وقبل كل شيء المساءلة.

٣٢ - **السيد زيكيري** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): متحدثا أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، قال إن مجلس مراجعي الحسابات قدم، من خلال تقاريره عالية الجودة وتوصياته، مساهمات قيمة إلى المنظمة في شكل تقييمات مستقلة لاستخدام الأموال المتاحة من الدول الأعضاء وفي شكل رقابة ساعدت على تحسين الإدارة.

٣٣ - ويساعد المجلس أيضا منظومة الأمم المتحدة على العمل بطريقة أصح وأكثر شفافية وفعالية من حيث التكلفة، مما يمكن الأمانة العامة من الاضطلاع بولاياتها على نحو أكثر فعالية وكفاءة، بما يشمل تنفيذ إصلاحات الأمين العام. ومع أن تحسين معدل تنفيذ توصيات المجلس يدعو إلى التفاؤل، فينبغي للأمين العام أن يكفل تنفيذ جميع التوصيات تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب.

٣٤ - **السيدة ستراينيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على عمل مجلس مراجعي الحسابات إذ أن ما يقوم به من رقابة على عمليات المنظمة وشؤونها المالية يتسم بأهمية بالغة لضمان قيام الأمم المتحدة بعملها بفعالية وكفاءة. ويرحب بلدها بحصول جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة على آراء غير مشفوعة بتحفظات. وقد أحاط وفدها علما بتوصيات المجلس المتعلقة بسير أعمال المنظمة على الوجه الصحيح، بما في ذلك إدارة القوة العاملة ومكافحة الغش والفساد وإدارة الجهات الشريكة المنفذة وتفويض السلطة بالنسبة إلى المهام الإدارية الرئيسية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية والمشتريات. ونوهت بجهود الأمين العام الرامية إلى معالجة توصيات المجلس. فمن خلال تنفيذها في الوقت المناسب، يمكن للأمم المتحدة أن تحقق تحسينات هامة في تنفيذ الولايات وتقديم الخدمات.

٣٥ - **السيد كومار** (الهند): قال إن مجلس مراجعي الحسابات هو أساس آلية الرقابة في المنظمة، حيث تؤدي ملاحظاته وتوصياته دورا حيويا في الإدارة المالية والتنظيم الإداري وإدارة الأداء في منظومة الأمم المتحدة. وقد أحاط وفد بلده علما بإصدار آراء غير مشفوعة بتحفظات لجميع الكيانات الخاضعة للمراجعة، وبأن المجلس يعتبر الوضع المالي للمنظمة مستقرا وسليما.

٣٦ - واستطرد قائلا إن وفده يشعر بالقلق إزاء المستوى العالي للأنصبة المقررة غير المسددة. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ٣,٦٥ بلايين دولار، ولم يتحسن الوضع في عام ٢٠١٨. ويرى وفده أن لا بد من توفير ما يكفي من الاحتياطيات النقدية لكفالة الإدارة المالية السليمة وتمكين الأمم المتحدة من الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب. ولذلك يجب على الدول الأعضاء دفع أنصبتها المقررة في الوقت المحدد. وأعرب عن أمل وفده في أن يتضمن تقرير مقبل دراسة لهذه المسألة.

٣٧ - وانتقل إلى الحديث عن إدارة الموارد البشرية، فقال إن تقرير الأمين العام عن الاستراتيجية العالمية للموارد البشرية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ (A/73/372) يتضمن عدة أهداف لم تتحقق من خلال جهود الإصلاح المبذولة سابقا. وقد لاحظ المجلس أن اللجوء إلى التعيينات المؤقتة لا يتماشى تماما مع النظامين الأساسي والإداري

لموظفي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق باختيار الجهات الاستشارية، لاحظ المجلس الإعداد المتكرر لقوائم تصفية تضم مرشحين غير متوافرين أو غير مناسبين، مما يحد من المنافسة ويعيق الاختيار النزيه. وينبغي معالجة هذه الشواغل على الفور.

٣٨ - **السيد كابامبوي** (زامبيا): قال إن وفده يرحب بإصدار آراء غير مشفوعة بتحفظات لجميع الكيانات الخاضعة للمراجعة وبرأي المجلس الذي يعتبر أن الأمم المتحدة تحافظ على سلامتها المالية، حيث أنها سجلت نسبة مالية لعام ٢٠١٧ قدرها ٣,٨٨ مقارنة بنسبة ٣,٤١ في عام ٢٠١٦. إلا أن وفده يساوره القلق إذ أن قيمة الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل ازدادت من ٢٣٤,١٦ ٤ مليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٩٤٠,٣٠ ٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧. فبالرغم من أن هذه الالتزامات مشمولة بقاعدة كبيرة من الأصول، فقد يكون لها تأثير سلبي على الميزانية العادية إذا استمر تسجيل تمويل ناقص لهذه الزيادات.

٣٩ - وأضاف قائلا إن وفده يلاحظ مع القلق عدم تفعيل إطار مكافحة الغش والفساد في جميع مكاتب الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، لم ينجز جميع الموظفين والموظفات الدورة التدريبية الإلزامية المتعلقة بمكافحة الغش، ولم يُوفر أي تدريب مخصص لمكافحة الغش في مجال المشتريات لموظفي وموظفات شعبة المشتريات. ولذلك، يرحب وفده بالدعوة إلى إيلاء المزيد من الأهمية للتدريب المتعلق بالغش، لا سيما بالنسبة لموظفي وموظفات شعبة المشتريات.

٤٠ - واختتم قائلا إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان تنفيذ توصيات المجلس. وبينما لا يزال عدد التوصيات التي لم يتم تنفيذها مرتفعاً، فإن وفده يعرب عن ارتياحه إزاء تحسن معدل التنفيذ لعام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:٤٥.